

التكليف ٨
مقرر: دراسات نقدية ٢ – برنامج الدكتوراه

إعداد الطالب: فادي مليباري
الرقم الجامعي: ١٣٤٨ ٢٥٢٠٠



نقد النتائج والتوصيات



Research Article

حقيقة الازدواج في النظام القضائي السعودي: دراسة مقارنة

إكرامي بسيوني عبد الحي خطاب

كلية العلوم والدراسات الإنسانية - قسم القانون - حريملاء، جامعة شقراء، شقراء، المملكة العربية السعودية
dr.ekramykhatab@yahoo.com

ملخص

عندما تتحول الأنظمة القضائية من نظام قضائي إلى آخر، فإنها لا تسير على نفس الخطى، بل تتميز كل دولة عن غيرها بذاتية خاصة فيما يتعلق بأسباب ودوافع هذا التحول، وطريقته، ووسائله، ولا يكفي مجرد وجود نصوص قانونية تؤكد على تحول نظام قضائي إلى آخر، بل لا بد من توفر دعائم هذا النظام القضائي الجديد في الواقع العملي. وإذا كان النظام القضائي السعودي قد تحول إلى النظام القضائي المزدوج في ظل وجود نصوص قانونية تؤكد على ذلك، فإن دراسة هذا التحول مقارنة بالنظامين الفرنسي والمصري تُعد من الأهمية بمكان، فهي من ناحية تؤكد على ما يتمتع به كل نظام قضائي من ذاتية تميزه عن غيره، ومن ناحية أخرى تثبت حقيقة تحول هذا النظام من خلال التحقق من توفر الدعائم اللازمة لقيامه أو غيابها. وقد انتهت هذه الدراسة إلى وجود اختلاف بين أسباب وطريقة التحول إلى النظام القضائي المزدوج بين الأنظمة القضائية الثلاثة، وتحققت من توفر الجانب الأعظم من دعائم الازدواج القضائي بداخل النظام القضائي السعودي الحالي، وعدم توفر البعض منها، مع الاعتراف بتميز النظام القضائي السعودي المزدوج ببعض المزايا النسبية التي لم يستطع إلى الآن استغلالها على الوجه الأمثل.

الكلمات المفتاحية: النظام القضائي، السعودية، القضاء الإداري، ازدواج القضاء.

Abstract

When judicial systems are reformed from one judicial system to another, they do not follow the same path. Rather, each country is distinctive as to the causes for reform and the methods used. It is not enough to have legal texts that emphasize the reform rather, the new judicial system must be practiced.

Cite this article as: Khatab E. حقيقة الازدواج في النظام القضائي السعودي: دراسة مقارنة. *International Review of Law*. Vol. 2017 3, 24. <http://dx.doi.org/10.5339/irl.2017.24>

تفاصيل الورقة البحثية:



العنوان: حقيقة الازدواج في النظام القضائي السعودي: دراسة مقارنة
تم النشر بواسطة: المجلة الدولية للقانون.
اسم الباحث: إكرامي بسيوني عبد الحي خطاب

رابط ملف الاطلاع على الورقة البحثية: [انقر هنا](#)

التمهيد للمهمة المطلوبة (نقد النتائج والتوصيات):



تُعدّ النتائج والتوصيات المخرج النهائي لأي دراسة، وهي التي تُظهر مدى نجاح الباحث في معالجة المشكلة والالتزام بالمنهج والأهداف.

في هذه الورقة، قدّم الباحث نتائج عدة تتعلق بتطور النظام القضائي السعودي وموقعه مقارنة بالنظامين الفرنسي والمصري.

ويهدف هذا النقد إلى تقييم مدى دقة النتائج، وعمقها، واتساقها مع المنهج والمشكلة، وواقعيتها التطبيقية، ومدى سلامة التوصية الرئيسة للدراسة.

29 of 29 pages

نتائج الدراسة

١. يتمتع كل نظام قضائي بذاتية وطابع خاص يميزه عن غيره من الأنظمة القضائية الأخرى ولو كانت جميعها تتبع نظاماً قضائياً واحداً.
٢. إنشاء شعبة المظالم في المملكة كإحدى الوحدات التابعة لمجلس الوزراء لا يمكن اعتباره بداية حقيقية للقضاء الإداري السعودي، فلم تكن سوى وحدة إدارية فنحت النظر في بعض المنازعات الإدارية من دون أن تملك صلاحية البت فيها، بل يُعد الأمر الملكي رقم (14902) الصادر بتاريخ 1387/10/28هـ، الموجه إلى رئيس القضاة السعودي متضمناً منع المحاكم الشرعية من النظر في المنازعات التي تُثار بين الإدارة والأفراد، اللبنة الأولى في بناء النظام القضائي الإداري المستقل في المملكة.
٣. تشابه التحول إلى نظام القضاء المزدوج في المملكة مع نظيره المصري والفرنسي في الأخذ بمبدأ التدرج في التحول، وهو اتجاه مستحسن، بينما اختلف عنهما في الدافع وراء هذا التحول، حيث كانت رغبة السلطة الحاكمة في المملكة هي المحرك لهذا التحول، بينما كانت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي أنتجت الثورة الفرنسية وراء هذا التحول في فرنسا، وكانت رغبة كل من الفقه والقضاء الإداريين بمثابة المحرك لهذا التحول في مصر.
٤. يقوم نظام القضاء المزدوج على عدة دعائم من أهمها: ازدواج القواعد القانونية، وازدواج القضاء.
٥. خضوع الجميع للشريعة الإسلامية في المملكة لا يتعارض مع ازدواج القواعد القانونية كإحدى دعائم النظام القضائي المزدوج.
٦. توفرت دعائم القضاء المزدوج في النظام القضائي السعودي فيما عدا دعامة وجود هيئة قضائية مستقلة عن جهتي القضاء لحسم ما ينشأ عن هذا النظام من تنازع في الاختصاص، فلا يكفي مجرد وجود لجنيتين لفض التنازع.

التوصيات والمقترحات

نقترح إنشاء جهة قضائية مستقلة تتولى مهمة الفصل في تنازع الاختصاص وتعارض الأحكام في المملكة كإحدى أهم دعائم النظام القضائي المزدوج.

تقييم اتساق النتائج مع أهداف الدراسة

يُلاحظ أن النتائج بشكل عام ترتبط بالأهداف المعلنة في الدراسة، خصوصًا تلك المتعلقة ببيان حقيقة القضاء المزدوج وموضع المملكة ضمن الأنظمة المقارنة. إلا أن عمق الربط بين النتائج والأهداف لم يكن متساويًا؛ فبعض الأهداف التحليلية لم تُناقش بقدر كافٍ قبل تحويلها إلى نتائج. كما أن بعض النتائج جاءت أكبر من نطاق الدراسة نفسها، مثل التوسع في تفسير الدوافع السياسية والتاريخية دون دعم كافٍ من مصادر تطبيقية أو أدلة عملية.

نقد منهج الوصول إلى النتائج

تعتمد النتائج على تحليل نظري للنصوص القانونية والتاريخية دون تقديم شواهد تطبيقية من الواقع القضائي السعودي. لم يتضمن الاستدلال أمثلة من أحكام القضاء الإداري أو وقائع فعلية تُظهر أثر الازدواجية أو غيابها. وبالتالي فإن النتائج تعتمد على المنهج التحليلي النصي فقط، وهو ما يجعلها منطقية نظريًا لكنها غير مدعّمة ببيانات تطبيقية، وخصوصًا في مناقشة مشكلة تنازع الاختصاص.

نقد دقة النتائج ومستوى عموميتها

بعض النتائج جاءت دقيقة وواضحة، مثل اعتبار أن شعبة المظالم ليست بداية القضاء الإداري السعودي، واستدلال الباحث بالقرار الملكي الذي نقل الاختصاص. لكن نتائج أخرى جاءت عامة وواسعة للغاية، مثل القول بأن لكل دولة ذاتية كاملة في تشكيل نظامها القضائي دون ربط مباشر بدراسات مقارنة معمّقة أو مؤشرات كمية أو تطبيقات عملية. كما أن النتيجة المتعلقة بـ"تحقيق أغلب دعائم القضاء المزدوج" تحتاج بيان عناصر القياس وكيف تم الجزم بهذه النتيجة.

نقد قوة الاستدلال في النتائج

الاستدلال في معظم النتائج اعتمد على:

- التحليل التاريخي
- المقارنة النظرية
- اجتهاد الباحث الشخصي

لكن لم يُدعم الاستدلال بـ:

- دراسات ميدانية
- أمثلة قضائية
- إحصاءات من القضاء الإداري السعودي
- تقارير رسمية عن التنازع وتعارض الأحكام

لذلك قوة النتائج متوسطة؛ فهي مبنية جيداً من حيث المنطق القانوني، لكنها تفتقر إلى أدلة واقعية تُعزز يقينيتها العلمية.

نقد التوصيات من حيث الواقعية

التوصية المركزية هي: إنشاء جهة قضائية مستقلة تتولى حسم تنازع الاختصاص وتعارض الأحكام. هذه التوصية جوهرية ومهمة، وتلامس فعلاً إحدى الإشكالات النظامية القائمة. لكن ورغم أهميتها، إلا أنها:

- لم تُدعم بتحليل لبدايل أخرى (مثل تعديل صلاحيات المحكمة العليا أو ديوان المظالم).
- لم تُعرض معها آثارها المتوقعة أو معايير نجاحها.
- لم تُناقش التحديات التنظيمية التي قد تواجه إنشاء مثل هذه الجهة.

ولذلك تُعد التوصية قابلة للتطبيق نظرياً، لكنها بحاجة إلى دراسة أعمق للجانب المؤسسي والتنظيمي.

اتساق التوصيات مع النتائج

التوصية الرئيسة جاءت منسجمة مع النتيجة السادسة، التي نصت على وجود خلل في دعامة القضاء المزدوج نتيجة غياب جهة مستقلة لحسم تنازع الاختصاص.

هذا يُحسب للباحث لأنه بنى توصيته على نتيجة مباشرة.

لكن في المقابل، بعض النتائج الأخرى لم ينعكس في التوصيات أي حلول لها، مثل:

- كيفية تعزيز استقلال القضاء الإداري
- تطوير الهياكل الإجرائية
- معالجة مسألة اختلاف الدوافع بين الأنظمة المقارنة

وهذا يدل على أن التوصيات ركزت على نتيجة واحدة، ولم تغطّ بقية المساحات البحثية.

التقييم العام للنتائج والتوصيات

نقاط القوة:

- منطقية النتائج واتساقها الداخلي.
- استيعاب جيد للتطور التاريخي لنظام القضاء السعودي.
- توصية أساسية قوية ومباشرة ترتبط بإشكال حقيقي في النظام.

نقاط القصور:

- غياب الأدلة التطبيقية التي تدعم النتائج.
- عمومية بعض العبارات وعدم ضبطها بمعايير منهجية.
- تركيز التوصيات على نقطة واحدة دون معالجة بقية المحاور البحثية.

الخلاصة:

النتائج في الدراسة واضحة ومترابطة، لكنها تحتاج إلى تعميق استدلالي وتدعيم واقعي، أما التوصية المركزية فهي مهمة وذات قيمة، لكنها تحتاج إلى إطار منهجي وإجرائي أوسع لتحقيق قابلية تنفيذ أعلى.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

